

الاستثمار في الاستتقرار : الحاجة إلى التحضير الاستخباراتي لعمليات الاقتصادية

جيمس إ. شيركليف الابن

الشحيحة. توجد مشاكل أكثر مما هناك من الأصول للرمي عليها. وعمليات القتال. تتطلب العمليات الاقتصادية من القائد تطوير واختيار مسار عمل له متطلباته ومخاطره الفريدة الخاصة به. يحتاج الجيش إلى ممارسة إعداد الاستخبارات للعمليات الاقتصادية باستخدام «خلايا عمليات الاستخبارات الاقتصادية» التي تتمتع بمستوى الدعم المكرس الذي يوليه الجيش لاستخبارات ميدان المعركة.

الاقتصاد والأمن

هناك علاقة منفعة متبادلة بين الرفاه الاقتصادي الذي يتمتع به الناس وحماية ذلك الرفاه التي توفرها قوات الأمن. فإذا عملت قوة الأمن المحلية على تحسين الوضع الاقتصادي في منطقة عملياتها، يستفيد السكان ويتجاوبون بمساعدة قوات الأمن. وبتلقيها المزيد من التعاون من الناس الذين حميهم، تتمكن قوات الأمن من التصدي للعناصر العنيفة في المنطقة على نحو

يعتبر استخدام القوة في مكافحة التمرد وتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية وحفظ السلام (بعثات الأمم المتحدة وفقا للفصلين السادس والسابع)، وآلاف مؤلفة من العمليات غير الحربية. أداة ضرورية ولكن ليست كافية لنجاح المهمة. والسبب؟ كما ذكر الدليل الميداني 24-3، مكافحة التمرد، يشكل السكان المحليون «مركز الثقل النوعي الحرج للتمرد» (والعمليات غير الحربية كذلك).¹ إن اتخاذ نهج شامل لخاوف السكان المحليين ونوعية الحياة أمر حيوي للحصول على المكاسب السياسية الضرورية لإنهاء التمرد. وتوفير «الاحتياجات الاقتصادية الأساسية» والحفاظ على البنية التحتية أجزاء مهمة من المهمة.²

غالبا ما يكون من الصعب على القادة العسكريين تحديد أفضل استخدام للأصول التنموية والموارد المتاحة لهم. إن مجرد رمي المال والناس على نحو أعمى على مشكلة ليس حلا قابلا للتطبيق لأن القوة نادرا ما تحقق مستوى التأثير الذي ينشده القادة. وفي عالم من الموارد

البكالوريوس من المعهد العسكري في ولاية فرجينيا في عام 2001 وعلى درجة الماجستير في الاستخبارات الاستراتيجية من الجامعة العسكرية الأميركية. وهو حاليا عضو في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية. ومعهد الخدمات الموحدة الملكي وجمعية الدفاع الوطني الصناعية.

جيمس إ. شيركليف الابن هو محلل برامج مع مكتب التحقيقات الفدرالي في واشنطن العاصمة. وقد عمل على مجموعة متنوعة من قضايا الاستخبارات والتكنولوجيا مع وزارة الدفاع ومكتب التحقيقات الاتحادي ودوائر حكومية أخرى. وقد حصل السيد شيركليف على شهادة



لصورة : جندي مرابط في سرية برافو، وحدة المهمة غلادبوس، فرقة d82 المحمولة جوا، يحافظ على الأمن خلال اجتماع مع السكان المحليين حول احتياجاتهم في فصل الشتاء في محافظة كابيسا في أفغانستان، 4 نوفمبر 2009.

أكثر استقرارا، مما يجعل
الانتعاش أكثر صعوبة
وتكلفة.

أين وكيف تستثمر؟

تعتبر العمليات
العسكرية الاقتصادية
استثمار بالمعنى التجاري.
فتماما كنظرائه في
التجارة المدنية، يسعى
القائد العسكري إلى
تحقيق أقصى عائد على
استثماره، على أنه يقيس

عائده على استثماره ليس

بالدولار، بل بالأمن المادي الاقتصادي، ويصعب قياسهما
كميا في غالب الأحيان. ويعرف القائد بأن نوعية حياة
السكان المحليين في المستقبل يتوقف على وجود قوة
القائد وإكمالها الناجح لمهمتها.

عندما يختار القادة استراتيجية للاستثمار، عليهم
الاختيار بين المشاريع ذات الأثر السريع ومشاريع التنمية
الطويلة الأجل، وعليهم تقدير الأثر الاقتصادي الذي
ستحدثه أصولهم في ضوء فرص الاستثمار المتاحة.

تثبت المشاريع الاقتصادية التزام قوة الأمن وقوة البقاء
لديها، ويمكن أن تحسن المشاريع ذات الأثر السريع نوعية
الحياة في منطقة بطريقة يلمسها السكان مباشرة.
ويتراوح طول الجدول الزمني للمشروع ذي الأثر السريع
عادة بين أسبوعين لعدة أشهر، تبعا لحجم وتعقيد
المشروع؛ وليتطابق الجدول الزمني لكل من المشروع
ولانتشار الوحدات العسكرية، فإنه نادرا ما يتجاوز
السنة. وتشمل المشاريع ذات الأثر التقليدي بناء المدارس
وحسينات الري وحفر الآبار ومساعدات البذور الزراعية
والقروض التجارية الصغيرة والفحوص الطبية وفحص

أفضل. وكلما تحسن الوضع الأمني، كلما كان السكان
المحليون أكثر استعدادا لاتخاذ قرارات مالية طويلة الأجل
واستثمار رأس المال لحفز النمو الاقتصادي. وحيث أن زيادة
النمو الاقتصادي تعتمد على الحماية التي توفرها قوات
الأمن، يصبح السكان أقل تسامحا مع عناصر العنف
التي تهدد استثماراتهم. وعندما يلجأ الناس بشكل
متزايد إلى قوة أمنية لتحديد الجهات العنيفة، يصبح
الاقتصاد المحلي في نهاية المطاف مستقرا بما فيه الكفاية
لدعم مؤسساته الأمنية الخاصة به.

ويمكن أن يعمل هذا اللولب الفاضل أيضا في الاتجاه
الأخر- أي كلولب شرير متحدر. ويمكن أن يلقي الناس
باللوم على قوات الأمن لركود الاقتصاد أو تدهور نوعية
الحياة إذا اعتقدوا أنها غير قادرة على التعامل مع العنف.
فتدفع هذه الحالة قوات قوة الأمن إلى إنفاق مزيد من
الموارد لتحقيق نفس مستويات الأمن التي توفرها قوة
أصغر عندما يتعاون السكان معها. عندما يختزن
الناس أموالهم ويفرون من منطقة بدلا من أن يستثمروا
فيها، يقوم الأكثر ثراء والأكثر موهبة سريعا بأخذ الموارد
والمهارات اللازمة لتنشيط الاقتصاد المحلي إلى مناطق

الاقتصادية التي دفعت تلك الخيارات في ذلك الوقت كانت مناسبة فقط لذلك الوقت ولتلك الاقتصادات وتلك السياقات الثقافية.

إن بناء المدارس في منطقة زراعية دمرها الفقر والحرب ليست فكرة جيدة. فمثل تلك المدارس ستظل فارغة اذا كان الأهل لا يسمحون لأطفالهم الذهاب إلى المدرسة لأن بقاء العائلات يعتمد على عمل الأطفال في أماكن أخرى. ومع ذلك، قد يقدر السكان المحليون كثيرا آبار المياه وشبكات الري التي توفر مصدر مياه يمكن الاعتماد عليه. وقد تكون المدارس ذات جدوى مرة عندما يتقدم السكان إلى أبعد من التركيبة الذهنية المتشعبة بحياة العوز ومجرد البقاء.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطريقة التي تقوم بها القوة بالمشروع الاقتصادي يمكن أن يكون لها عواقب غير متوقعة. فالبناى في مكان غير مألوف قد يشمل تقنيات بناء غير معروفة محليا. فالوحدات الهندسية الغربية تستخدم الاسمنت في البناء. في حين أن السكان المحليين في المناطق الأكثر عزلة في أفغانستان يستخدمون الحجر في بناء البيت بأكمله. وتكييف خطط البناء لتناسب المنطقة يمكن أن يقصر الوقت اللازم لإتمام مشروع ما ويزيد عدد المقاولين من الباطن المتاحين للقيام بالعمل ويحد من عدد الرجال العاطلين عن العمل الذين قد ينضمون إلى التمرد لأسباب مالية.

تقييم الاستثمارات

ينبغي أن تربط استراتيجية القائد للاستثمار الموارد بفرض استثمار محددة. إذا كانت زائلة، تنسجم مع نهج شامل، ولكن عليه الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة له وتحديد المخاطر التي يمكن أن يتوقعها رقميا .

يتعين على خلية استخبارات العمليات الاقتصادية تحديد خط الأساس للنشاط الاقتصادي القائم والهياكل والمعايير قبل وضع استراتيجيات الاستثمار وعرضها على

الأسنان. وتعمل هذه المشاريع على حشد الدعم الفوري لقوات الأمن من السكان وتعزز قوة الدفع وتدفع لولب الأمن الاقتصادي/المادي إلى الأعلى. ويمكن أن يجعل تدفق النشاط في بداية العملية مهمة القوة الأمنية أسهل في نهاية المطاف وأن تخفض التكاليف والوقت الذي تستغرقه لإكمال تلك المهمة.

من جهة أخرى، لا تعالج المشاريع ذات الأثر السريع أوجه القصور الهيكلية في الاقتصاد المحلي. لذا يمكن أن يزداد إجمالي وقت تنفيذ المهمة إذا ترك الحافز الاقتصادي القصير المدى لقوة الأمن الاقتصادي المحلي هشاً والسكان معرضين لخطر هجمات المسلحين. قد لا يكون لمشاريع التنمية طويلة المدى تأثير مباشر على السكان ينتج مؤشرات استخباراتية وحسن نية. ولكن يمكن أن تحقق فرص عمل على المدى الطويل وتمكن السوق بشكل أكثر عمقا وثراء. وعادة ما يكون لها أفق زمني تتراوح مدته بين سنة إلى خمس سنوات وتتضمن مشاريع أكثر تعقيدا وكلفة، مثل تركيب أو إعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي ومحطات وشبكات توليد الطاقة وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومرافق الموانئ. وفي حين يفضل المخططون العسكريون التقليديون عدم التورط في مشاريع التنمية الطويلة الأجل، فإن التجربة تدل على أن مشاريع التنمية سريعة الأثر وطويلة الأجل يعزز كل منهما آثار الآخر. إن بنية المشروع وتوقيت إنهائه هما العاملان الحاسمان.

تؤثر التجربة بشكل كبير على القدرات التي تدخل في تصميم العمليات الاقتصادية لقوة الامن. فبسبب تجارب الفرنسيين في الجزائر، والبريطانيين في عمان وماليزيا، والولايات المتحدة في فيتنام، تعتقد معظم الجيوش الغربية أن التنمية الاقتصادية تشمل فتح الطرق وري حقول الأرز وإنشاء المدارس وحفر الآبار وتوزيع البذور والثروة الحيوانية وما شابه ذلك. ومع ذلك، فإن الضرورات

- ما هي السلع والخدمات الضرورية لبقاء السكان المحليين وسعادتهم الروحية ورفاههم والروح المعنوية لهم؟
- ما هي مجالات النشاط الاقتصادي التي تتفوق بها منطقة السكان المحليين على غيرها من المناطق؟
- ما هو عدد وحجم والمنتجات التي توفرها الكيانات التجارية المحلية؟
- ما هي طبيعة المنافسة بين المؤسسات التجارية المحلية؟
- ما هو مستوى البطالة؟
- ما وضع ومواهب القوى العاملة المحلية الماهرة وغير الماهرة؟
- كيف تنتقل المنتجات والأشخاص ورأس المال في المنطقة موضوع الاهتمام؟
- ما حالة الخدمات والبنية التحتية التي تقدمها الدولة؟
- ما هي توقعات السكان المحليين بشأن أداء الاقتصاد في المستقبل؟
- إذا كانت القوة متواجدة في المكان لبعض الوقت، هل أصيب الناس بخيبة أمل بأي شكل من الأشكال مما قلص الثقة في المشاريع والبرامج المستقبلية؟
- وحالما تضع خلية استخبارات العمليات الاقتصادية خط الأساس للوضع الاقتصادي، يترتب عليها تحديد الفرص المتوفرة للأعمال التجارية وأن تقرر ما تريد تنميته منها، ولسوء الحظ، قد تصل القوة الأمنية لساحة مزيج من الأصول غير ملائم للظروف على أرض الواقع. وغالبا ما يرتكب القيادة خطأ ترك هذه الأصول تمضي قدما في سبيلها ويقوموا بعمل ما تدرت قوات الامن على القيام به لاعتقادهم بأن القوة ستكون غير منتجة إذا لم يفعلوا ذلك، إن هذا نهج يركز على المنبر للعمليات الاقتصادية. ومع ذلك، فإن الوضع يدعو إلى تحليل النتائج المرجوة.

القائد. وكأي وحدة استخبارات اقتصادية مدنية حاول تحليل آليات السوق لتحديد الأسعار. على الخلية تحديد كيف يمكن للأفراد والأسر والشركات المحلية تخصيص الموارد في بيئة السوق. يجب على خلية استخبارات العمليات الاقتصادية فهم دوافع الطلب على سلع معينة وتحديد كيف تكون الشركات المحلية قادرة على تلبية هذا الطلب. ولهذه المعلومات آثار خطيرة على قوات الامن المحلية. فعلى سبيل المثال، لم يكن الخبازون في بغداد موزعي غذاء فحسب، بل أيضا بمثابة بنوك جزئة يقدمون خدمات مالية لسكان المدينة. وقد غير استهداف الإرهابيين للمخابز وموظفيها وشاحنات توزيع الطحين الخاصة بها تفكير السكان حول توفر احتياجاتهم من منتجات الخباز، وقد ربط السكان بين عدم وجود الخبز مع عدم نجاح قوات التحالف لأنهم يعرفون أنه «على الأقل توفر لهم الخبز عندما كان صدام في السلطة».

يجب على خلايا استخبارات العمليات الاقتصادية أن تتعامل مع مناطق جغرافية ترزح أو كانت ترزح تحت وطأة الصراع. أحيانا لعدة عقود، يكون نظام السوق فيها معطوبا وغير فعال بحيث أن نهج التنمية الذي يعمل بشكل جيد في الاقتصادات المستقرة لا يحقق أثرا مستديما. فعلى سبيل المثال، جعل النهب في بعض الأحيان المرافق التي بنتها قوات الأمن غير مجدية. وبدلا من مقاومة تدمير المنشآت التي استفاد منها مجتمعهم، شارك السكان المحليون أنفسهم في عمليات السلب والنهب لأنهم يتوقعون أن يقوم جيرانهم بذلك واعتقدوا أن الارهابيين قد يدمرون المرافق تماما في هجماتهم المقبلة.

وينبغي على خلية مخابرات العمليات الاقتصادية مسح المنطقة موضوع الاهتمام، وأن تتساءل:

- كيف يحصل السكان المحليون على الخدمات المالية؟



الجيش الأمريكي - القسم الرئيسي بربندكليب

العميد دوناهيو (كان وقتها عميدا وقائد لواء إلى اليسار، يده مرفوعة) يتناقش مع زعماء القبائل الأفغانية حول اتباع نهج أكثر انتظاما لتطوير المشاريع. 14 نوفمبر عام 2005.

والحكومات الاجنبية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات التطوعية الخاصة. وكان هذا حلا وسطا بين الإقرار بأن حفظ السلام ونشاطات بناء الدولة كانت تمثل قلقا أمنيا وطنيا متزايدا والضرورة المؤسسية في البقاء مركزا على الفوز في الصراعات عالية ومتوسطة الحدة على الرغم من تقلص ميزانيات الدفاع في فترة ما بعد الحرب الباردة. وبسبب ما يسمى متلازمة فيتنام (التي عمقتها تجربة الصومال). اعتقد الجيش أن أي التزام على المدى الطويل في المساعي الخارجية لن يكون مقبولا سياسيا. ولهنا، ركزت الجيوش على نشر سريع للقوات إلى المناطق المضطربة لإيصال المساعدات الإنسانية والقيام بالمشاريع ذات الأثر السريع إذا لزم الأمر. وحويل المناطق بعد ذلك للدوائر الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات التطوعية الخاصة والهيئات المحلية.

إذا كان القائد يرغب في بناء حاجز أمني لحماية الداخل إلى موقع السوق، فكم يهم حقا إن بناه من الحجر أو الاسمنت؟ وإذا كنا نستطيع بناءه بشكل أسرع وأرخص باستخدام المقاولين من الباطن المحليين. لماذا علينا إذن تحويل المعدات العضوية الهندسية من المشاريع الأخرى التي تحتاج للاسمنت؟ إن الانتقال إلى نهج للاستثمار يركز على النتائج، تكتشف خلية استخبارات العمليات الاقتصادية الأثر الاقتصادي للمشروع على مدى دورة الحياة الكاملة للمنتج النهائي. وهكذا فإنها تتجنب المشاريع التي توفر فرص عمل مؤقتة فقط، ولا تساهم في إعادة تأهيل آليات السوق المحلي.

ركز الكثير من المبادئ العسكرية الأمريكية في تسعينات القرن العشرين على الاستفادة من أصول التنمية القائمة التي تبنتها الدوائر الأخرى في الحكومة

● ويتعين على خلية استخبارات العمليات الاقتصادية مساعدة القائد المحلي خديد أوجه القصور فيها الموجودة وكيفية التخفيف منها. ويتوفر للقائد عادة أربعة استراتيجيات استثمار ليختار منها:

● **الاستثمار في الشركات.** يستطيع القائد اختيار تنشيط الجهات الفاعلة في السوق المحلية من خلال القروض التجارية والمنح أو عقود الخدمات التجارية المضمونة. وفي بعض الأحيان، تتواجد الشركات في المناطق الفقيرة، لكنها تفتقر إلى رأس المال للقيام بعمليات بدون السلف النقدية أو ضمانات الدفع. إن تقديم حافز للشركة يمكنها من شراء السلع المعمرة والاستهلاكية ودفع نفقات التشغيل وتمويل التوسع بحيث يمكن للمستهلكين بدء شراء السلع والخدمات من الشركة المنشطة، التي بدورها ستجند المزيد من الموظفين، والذي بدورهم سينفقون أجورهم في الاقتصاد المحلي، مما يحدث أثراً متضاعفاً من الرفاه.

لقد ثبت في النهاية أن هذا النظام كان غير مناسب على الإطلاق في أفغانستان والعراق. فعندما كان النشاط العنيف مستمر، كانت المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات التطوعية الخاصة متلكأة في الانتشار في المناطق التي كانت في أمس الحاجة إليها. إذا انتشرت هناك، كانت ترفض التعاون مع الجيش خوفاً من دعم السياسات التي لا تحظى بشعبية لدى السكان المحليين وأموالها. وكان موظفوا وكالة الولايات المتحدة الذين يتمتعون بمجموعة من المهارات الفريدة غير قادرين على مواجهة التحدي. وكان عدد العاملين من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارات الخارجية والخزانة والتجارة والزراعة قليل جداً بحيث لم يتمكنوا من الاستجابة لاحتياجات الشعب. وأصبحت فرق إعادة إعمار المحافظات وفرق الشؤون المدنية والوحدات الهندسية المقاولين الرئيسيين. رغم أن الكثير منهم لم يتلق التدريب للقيام بهذه المهام.



الجيش الاميركي الاخصائي يتشار و جوبز الابان

اخصائي الجيش الاميركي رقيب أول سكوت لوند يتحدث مع أحد أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية حول البناء المحلي لطريق في محافظة لوغار في أفغانستان، 7 نوفمبر 2009.

المحلي والاحتياجات الفورية للنظام الاقتصادي القائم في المقام الأول بحيث تصبح الأنشطة الأكثر تقدماً مثل التعليم مجدية في وقت لاحق.

يستطيع القائد استخدام الأصول المتاحة له لتحقيق أي من أو كافة هذه الاستراتيجيات أو العناصر. وينبغي على خلية استخبارات عمليات الاقتصادية أن تقيم أولاً أوجه القصور في اقتصاد المجتمع وترتيب احتياجات السكان حسب الأفضلية من أجل تحديد استراتيجية الاستثمار وكيفية تنفيذها. والخطوة التالية هي تحديد أي من أصول القائد لها أفضل احتمالات النجاح في تنفيذ الاستراتيجية. ثم يجب على خلايا استخبارات العمليات الاقتصادية إدارة المخاطر من خلال تحديد احتمالات النجاح والتكاليف ومصادر الفشل المحتمل. فعلى سبيل المثال، قد ترى الحاجة لبناء هيكل ما وتقرر أن وحدة هندسية يمكن أن تقوم بالمهمة مع وجود احتمال كبير بالنجاح. ولكن عدم وجود القدرة المحلية على إنتاج الخرسانة قد تطيل العمل الهندسي في المشروع لعدة أشهر وتمنع المهندسين من العمل في مشاريع أخرى وتؤخر وصول فوائد المشروع للسكان المحليين. عندها، ينبغي على الخلية أن توصي باستخدام مادة بديلة، الحجر الذي يمكن وحدة الهندسة من إحالة العمل على مقاولين محليين من الباطن عاطلين عن العمل. وفي حين أن مخاطر فشل المشروع يمكن أن تزيد لأن المقاول الرئيسي، وحدة الهندسة، ليست حسنة الاطلاع على هذه التقنية، فإننا نكسب فوائد زيادة العمالة المحلية وزيادة سرعة إنجاز المشروع وتوفير المزيد من المهندسين لمشاريع أخرى. وبطبيعة الحال، سيكون علينا ضمان أن إنهاء من المشروع لا يتوقف على استخدام الاسمنت. إن اتخاذ القرار من مهمات القائد. ولكن إذا بينت له خلية استخبارات العمليات الاقتصادية البدائل المتاحة، فإنه سيتخذ قراراً أفضل.

في عدد آذار/مارس ونيسان/أبريل 2008 من مجلة الاستعراض العسكري Military Review، تفحص

● **الاستثمار في البنية التحتية.** يجدد الاستثمار في البنية التحتية الخدمات والمرافق العامة، مما يتيح لاستئناف الكثير من الأنشطة الاقتصادية. إن خدمات الكهرباء والمياه عادة ما تكون الأكثر إلحاحاً وصعوبة في التنفيذ. وتتطلب العديد من الشركات الصناعية والأنشطة الكهرباء والمياه لتشغيل معداتهم وتنفيذ عملياتها. وبدون خدمات الكهرباء والماء، يتوجب على الشركات اختيار بدائل مكلفة لتوليد الطاقة أو التوقف لأنها لا تستطيع الحصول على كميات كبيرة من المياه. إن بناء الطرق اقتصادي وسهل التنفيذ. وتظهر الخبرة في أفغانستان على أنه إذا تم حسابها الجنيه مقابل الجنيه، يكون لها أكبر الأثر. فقد لحقت التجارة والاستقرار فرق شق الطرق في أفغانستان لأنها فتحت بلدات كانت معزولة بلدات عن بقية البلاد.

● **الاستثمار في البشر.** يعيق نقص العمالة الماهرة في بعض الأماكن التي يوجد فيها طلب من المستهلكين ويعمل فيها المنتجون النشاط الاقتصادي والنمو. ويمكن تنفيذ برامج تدريبية تساعد على تزويد الشركات بالموظفين، الذين يتحول إلى مستهلكين يتوفر لهم المال لإنفاقه. ويمكن أن يكون هذا صعباً في المناطق التي تكون فيها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة متدنية ووظائف تتطلب عدة أشهر من التدريب الخاصة المكرس. لقد أثبتت حقول المهن الطبية وتكنولوجيا المعلومات الطبية على أنها الحقول الأكثر تحدياً في العراق وأفغانستان.

● **الاستثمار في مجال الأمن.** يجب علينا ألا ننسى أن الأمن يوفر فوائد مالية لمجتمع يتعرض للهجوم من منظمات العنف. وتحويل الموارد للأمن مفيد كبوليصة تأمين. وستثبت القوة جدارتها عندما يستدعي الوضع منها ذلك. وفي المجتمعات الزراعية، يكون بناء جدار استنادي واقٍ من الانفجار حول صومعة الحبوب أكثر فائدة للمجتمع من بناء جدار حول المدرسة. ورغم أن قول ذلك لا يحظى بشعبية، نحن بحاجة إلى وضع قيم المجتمع

ومهارات المحلل في خلق استراتيجية استثمار قيمة. تقوم الوحدات العسكرية الأمريكية المنتشرة بالفعل بتسيير دوريات للأمن وجمع المعلومات الاستخبارية. يقوم العديد من الوحدات بوضع خرائط تيريشبلا من رياضتلا. وتمتعت وحدات مختلطة متخصصة بمهارات في الشؤون المدنية والذكاء البشري والعمليات النفسية والخدمات الطبية. يمكنهم تخيل الأمن وجمع المعلومات وتقديم نتائج القوة الناعمة.⁴ ويمكننا إضافة جامع معلومات استخبارية اقتصادية لهذه الدوريات بتكلفة منخفضة ونزوده بقائمة بالإحتياجات من المعلومات. وكثير منها ضروري حاليا لرسم خرائط تيريشبلا من رياضتلا. وتشبه مهاراته مهارات المقاول العام ومثمن التأمين أو المدير المالي. وبإمكانه تحليل المرافق والبنية التحتية والشركات المحلية والمقاولين من الباطن المحتملين وتقييم الجدوى الاقتصادية لخطه عمل. ولأن هذه المهارات أكثر انتشارا في الاقتصاد المدني. يمكن أن يكون لدى وحدات الحرس الوطني ووحدات الجيش جنود من ذوي الخبرة المطلوبة الذين قد يكونوا ذو قيمة كبيرة في جمع المعلومات الاستخبارية. وقد وضع فوج المهندسين 28 من المملكة المتحدة بالفعل هذا المفهوم للاختبار وحقق نجاحا كبيرا مع فرق التطور والنفوذ في ولاية هلمند في أفغانستان.⁵

إن الكثير من التحليل لوضع توصية لاستراتيجية للاستثمار هو نتيجة استخدام القادة والجنود للحس السليم بعد مواجهة أوجه قصور واضحة وضوح الشمس في مناطق تعاني من الإهمال الاقتصادي الشديد. وإن خلية استخبارات العمليات الاقتصادية بحاجة إلى خبرة للقيام بإدارة المخاطر المالية لاستراتيجيات الاستثمار وتقدير تكاليفها واحتمالات نجاحها وتلخيص النتائج التي تتوصل إليها بشكل منطقي وصالح للتقديم للقائد. وتتيح بنية تكنولوجيا المعلومات التحتية القائمة لهذه الخلايا الرجوع إلى المختصين في دوائر أخرى والاستفادة من خبراتهم للإتيان بتقييمات أفضل. وفي

العقيد باتريك دوناهيو والمقدم مايكل فينزيل العمليات الاقتصادية لوحدة المهمة المشتركة الشيطان في أفغانستان. وصفوا القيمة المضافة عندما حددت وحدة المهمة المشاكل الاقتصادية على أرض الواقع وقيمت موارد التنمية المتاحة واستخدمت نهج النظم للاستفادة من مشاريع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. عمل موظفوا قوة المهمة الشيطان كخلية استخبارات عمليات اقتصادية وقاموا بتنسيق عمل فرق رد الفعل الاقليمي في المنطقة ووضع جداول زمنية لتحقيق مشروع التآزر ودفع مبادرات هامة إلى الأمام. ومن خلال اتخاذ زمام المبادرة بهذه الطريقة. تمكنت وحدة مهمة الشيطان من جذب كيانات نمووية أخرى إلى المنطقة من خلال إظهار أن هناك نوايا حسنة على أرض الواقع وأنه يمكن إنهاء مشاريع التنمية بشكل فعال.³

بناء القدرة

إن التحضير لعمليات الاستخبارات الاقتصادية ليس عبئا إضافيا على موظفي القائد. بل منتج قيمة مضافة نهمله ويتحمل القائد المسؤولية. والأمر متروك للقائد ليقرر ما إذا كان يتعين أن تكون خلية استخبارات العمليات الاقتصادية (EOIC) مؤسسة غير رسمية يحتفظ بها بين موظفيه أو كيانا أكثر رسمية كخلية عمليات إعلامية. في معظم العمليات الحالية. سيجد القادة أنه لا يوجد لديهم الأفراد لتطوير خلايا استعلامات عمليات اقتصادية (EOICs) كبيرة مستقلة. وينبغي لنا ألا نعامل خلية استعلامات العمليات الاقتصادية كوظيفة قائمة بذاتها. إنما ينبغي دمج أفراد من جميع عناصر الكادر الوظيفي وتوفير مدخلات لها. والأمر الذي يجعل من إعداد لاستخبارات العمليات الاقتصادية عملا فريدا هي مهارات جامع البيانات بتوفير النوع الصحيح من البيانات لخلية استخبارات العمليات الاقتصادية

المعركة، فإنه من غير المعقول أن تبدأ مشاريع التنمية بدون استخبارات اقتصادية. إذا كان القائد لا يستخدم مثل هذه المعلومات الاستخبارية لمساعدته على اتخاذ خيارات التنمية الاقتصادية، فإنه يخاطر بإضاعة الوقت والمال على مشاريع تشكل نجاحات مؤقتة ولكن لا تعتبر إنجازات طويلة المدى تُحد أو تلغي الحاجة إلى وجود قوة أمنية.

ومع أنه قد يكون هناك منحى تعلم، فإن المعرفة المؤسسية متوفرة داخل الحكومة، ولا سيما في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية، ومعارف أخرى متاحة مجاناً على شبكة الإنترنت. وإنه من الواضح بشكل متزايد أن الوحدات التي تستخدم التحليل الاقتصادي تحسن البيئة الأمنية ونوعية الحياة في مناطق عملياتها أكثر من الوحدات التي لا تفعل ذلك. وقريباً سيتساءل القادة الذين بدأوا بتنفيذ برامج إعداد استخبارات العمليات الاقتصادية عما كانوا سيفعلونه لو لم تتوفر لهم هذه الإمكانيات.

الهوامش

1. الدليل الميداني للجيش الأمريكي 24-3/نشرة قتال البحرية الأمريكية 3-33.5، مكافحة التمرد (واشنطن العاصمة: مكتب الطباعة الحكومي، ديسمبر 2006)، 1-18.
2. نفس المرجع، 2-2.
3. العقيد باتريك دوناھيو والمقدم مايكل فينزيل، «مكافحة حركة تمرد حديثة: وحدة المهمة المشتركة الشيطان في أفغانستان» مجلة الاستعراض العسكرية (آذار/مارس ونيسان/أبريل 2008): 25-52.
4. المقدم جاك مار والرائد جون كوشينغ والرائد براندون غارنر والنقيب ريتشارد تومبسون، «رسم خرائط بيرثبلا سبراضتلا: خطوة أولى حاسمة في كسب معركة مكافحة التمرد»، مجلة الاستعراض العسكرية (آذار/مارس ونيسان/أبريل 2008): 21.
5. المقدم شيرود فيل «إعادة الإعمار والتنمية في أفغانستان: تجربة فوج المهندسين الملكي»، مجلة معهد الخدمات الموحدة الملكي، أكتوبر/تشرين أول 2007، 91-93.

حين أن هذا الرجوع للمختصين ليس له نفس قيمة تواجد مستشار اقتصادي في الموقع، إلا أنه منخفض التكلفة وقابل للتحقيق من الناحية الفنية ويشكل حلاً قابلاً للتنفيذ بسرعة.

وخلاصة القول، فإن خلية استخبارات العمليات الاقتصادية ترفد عملية صنع القرار بتحليل ينتج عوائد أفضل على الاستثمار من الخيارات غير الموجهة، وليس فقط في المسائل الاقتصادية.

المضي قدماً

إن استخدام أدوات القوة الصلبة والناعمة في مناطق يسودها عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي مهمة شاقة حتى بالنسبة لأولئك المدربين للقيام بذلك. وتجرب البيئة الأمنية المعاصرة القادة على الذهاب خارج المناطق الآمنة. والقادة مستثمرون بموارد محدودة يحاولون الحصول على أقصى عائد على استثمارهم الأمني. فإذا استثمر القائد أصوله بالشكل الصحيح، فإنه يمكن أن يبني زخماً دافعاً على الجبهة الاقتصادية لمساعدته على تحقيق مهمته الأمنية، وهذا من شأنه حفز تنمية اقتصادية إضافية. أما إذا استثمر القائد أصوله بشكل غير حكيم، فإن الاقتصاد المحلي قد يزداد سوءاً، مما يجعل المهمة الأمنية صعبة أو لا يمكن الدفاع عنها.

تتزايد أهمية العمليات الاقتصادية كمضاعف للقوة في بيئة العمل الحالية. إن استخدام الإعداد الاستخباراتي للعمليات الاقتصادية وإنشاء خلايا الاستخبارات للعمليات الاقتصادية أمر تشغيلي وتعبوي حتمي. وكما أنه من غير المتصور شن هجوم مشاة بدون جمع ومعالجة المعلومات الاستخبارية حول ميدان

Investing in Stability: The Need for Intelligence Preparation for Economic Operations

James E. Shircliffe, Jr.

Originally published in the English March-April 2010 Edition.